وهو يا اوس ما علمت ولم يا تناه • سهو فقال اليوم تنساه • وانما اختص تلك الحروف العشرة دون غيرها الا ان اوائل ما زيد حرف المد واللين لانها اخف الحروف واقبلها للكلفة واما قول النحويين الواو واليا تقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها من الحروف فخفيفتان وغير حروف المد واللين من الحروف الصحيحة مشتبهة بها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الحرف اللين عند التخفيف والهاء تجاورة الالف في المخرج وابو الحسن يدعي ان مخرجهما واحد وهي خفية وقد ابدلت من الواو في ياء هناه ومن الياء في هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة لبين حروف اللين والنون ايضا فيها غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء في مهموس وابدلت من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس فيه صفير فناسب هذين حروف ويقرب مخرجه من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها فقالوا استخذ من اتخذ وعكست واصله سدس واللام وان كانت مجهورة لكن صفيرها يقرب مخرجه من مخرج السين والنون يقرب مخرجه من مخرج اللام ونحو مهدلة وقد تحذف معه نون الوقاية في لعلي كما حذفت مع مثلها في ان وكان اي التي لا تلحق الزيادة لغير الالحاق والتضعيف لانهما ومعنى الالحاق انها انما زيدت لغرض جعل مثال على مثال ازيد منه لبعاعل معاملة فحوقوذ ملحق وبحو مقتل غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الالحاق وبحو ما ذكر ومعاني الابواب وبحيء مصادرها مخالفة وقد مر بيانه ذلك نصه الى بانما في قوله انما زيدت ليدل على الحصر اي زيادة الحرف فيه لا تكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على ان تفاعل وتفعل لا تكون للالحاق وقد جعلهما المصنف فيما مر وذكر المصنف في شرح المفصل ان الدليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس معنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال الاعتماد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مقيد بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر ولا تنفع الالف للالحاق في الاسم حشو لما يلزم من تحريكها لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق وبيانه معنا لما اشار الى ان الالف لا تقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل لهذا بقوله لما يلزم من تحريكها اما في قولك لما موصولا او موصوفة ويلزم صلتها او صفتها وبحو بيان وقيل لبيانه في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصد في الالحاق الى

لا تكون للالحاق وما للتضعيف وهي اما لافادة معنى كهمزة انصرد ومدته والفضارب وياء التصغير واما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم واما لتفخيم المعنى كميم زرقم وشتهم واما للمد كالف قمار وواو عمود وياء قضيب واما لامكان التلفظ كالف الوصل ثم اشار الى ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه لبعاعل معاملته فيجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلي في الملحق به لبعاعل معاملته في التصغير والتكسير وغيرها فنحو قرود وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذلك قالوا قراريد ووريدد كما قالوا جعافر وجعيفر ونحو مقتل غير ملحق وان صح فيه مقاتل ومقاتيل لان زيادة الميم قياس في انها لغير معنى الالحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان ولان حروف الالحاق لا تكون في الاول ونحو افعل وفعلل وفاعل ايضا غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الالحاق وهو مما مر عند ذكر معاني الابواب وبحيء مصادرها مخالفة وقد مر بيانه ذلك نصه الى بانما في قوله انما زيدت ليدل على الحصر اي زيادة الحرف فيه لا تكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على ان تفاعل وتفعل لا تكون للالحاق وقد جعلهما المصنف فيما مر وذكر المصنف في شرح المفصل ان الدليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس معنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال الاعتماد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مقيد بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر ولا تنفع الالف للالحاق في الاسم حشو لما يلزم من تحريكها لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق وبيانه معنا لما اشار الى ان الالف لا تقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل لهذا بقوله لما يلزم من تحريكها اما في قولك لما موصولا او موصوفة ويلزم صلتها او صفتها وبحو بيان وقيل لبيانه في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصد في الالحاق الى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)